

# التجربة السياسية الشيعية في العراق تعيش أسوأ فتراتها

## عملية اختيار مصطفى الكاظمي خرجت من دائرة نفوذ الإسلام السياسي



أحزاب التبعية لإيران

ضمن جسد الدولة بانتظار فرصة مناسبة.

ولا يشك المراقبون في أن أحزاب الإسلام السياسي الشيعي والسني على حد سواء، ستواصل مراقبة المشهد، بانتظار فرصة مناسبة للانتفاض عليه واستعادة السلطة مباشرة.

ويقول مراقبون إن الكاظمي الذي يتبع سياسة الاحتواء الهادئ للخطوط الإيرانية الكبيرة المتداخلة في الشأن الداخلي العراقي، قد لا يضطر إلى الانتظار طويلاً لتوجيه ضربات أكبر، في حال بدأ الضعف في وقت أكبر على هذه الجماعات. لكن المضي في هذا النهج المتفائل، أمر محفوف بمخاطر كبيرة في العراق، الذي ربما لن تتورع إيران عن تفجير مواجهة داخلية كبيرة على أرضيه، في حال تأكدت أن آفاق التفاهم مع الكاظمي، المؤيد أميركياً، ليست واعدة.

الموارد المخصصة لتعظيم رفاهية قياداتها.

ومع النقص الهائل في عوائد البلاد المالية بسبب تدني أسعار النفط والنظرية التشاركية الدولية لمستويات النمو المتوقعة، فإن خط التمويل الرسمي لجماعات الإسلام السياسي الشيعي في العراق مهدد بالتوقف.

ويمكن أن يصل حال هذه الجماعات إلى الاختناق، في حال مضت حكومة الكاظمي في خطتها لتجفيف منابع الاقتصاد البديل، ما يضع هذه الجماعات أمام خيارين؛ الأول هو المواجهة العسكرية مع الدولة استلهاماً لنموذج تنظيم داعش في اقتطاع جزء من مناطق العراق لإدارته بهدف استمرار موارد تمويلها، أو الموافقة على التخلي عن الكثير من مظاهر قوتها والتنازل لصالح فرض القانون والتضحية بجزء من أتباعها وقادتها، للبقاء

ومنذ عام 2018، تتخذ هذه العصابات من أسماء ميليشيات بارزة موالية لإيران، غطاء

لتحركاتها، ما يمنحها حصانة كاملة من الملاحقة الأمنية والقضائية.

وتمثل هذه العصابات خط الاقتصاد البديل لتمويل أنشطة الجماعات العراقية ذات الخلفيات الإسلامية، إذ أن خط التمويل الرئيسي هو عبارة عن حصص وعمولات مالية كبيرة جداً يدفعها تجار ومستثمرون يحصلون على عقود رسمية لتنفيذ مشاريع لصالح الحكومة.

ويقول مراقبون إن معظم الأحزاب والتيارات والفصائل العراقية الشيعية، ذات الخلفيات الدينية، الموالية لإيران، تتحرك ضمن أحد هذين الخطين أو كلاهما، لضمان التمويل الذي يبقها ضمن دائرة المنافسة السياسية من جهة، وتعظيم

الكاظمي قبل تكليفه رسمياً، تناغماً مع الرغبة الأميركية، إذ تشير مصادر دبلوماسية إلى أن واشنطن تواصلت مباشرة مع الحلبيوسي وبارزاني لحثهما على دعم رئيس الوزراء الجديد.

ولعل أبرز ملامح الصعود الصاروخي للكاظمي على أنقاض تجربة الإسلام السياسي الشيعي، تمثل في انتزاع حقيبة الداخلية التي بقيت لسنوات تحت هيمنة منظمة بدر التي تأسست في إيران لقتال النظام العراقي خلال حرب الثمانينات. ولأول مرة، يتولى هذه الحقيبة ضابط تدرج في مدارس العراق العسكرية خلال حقبة نظام صدام حسين، وحاز رتبة فريق ركن، بعدما تعاقبت على إدارة هذه الحقيبة شخصيات سياسية بخلفيات ميليشياوية مثل باقر صولاج ومحمد الغبان وقاسم الأعرجي، وجميعهم ينحدرون من منظمة بدر، التي مثلت لسنوات أهم أذرع إيران في العراق.

وفي حسابات المراقبين، فإن أفضل ما تتمناه أحزاب الإسلام السياسي الشيعي، يتمثل في فشل الكاظمي خلال ولايته المحقوقة

بمخاطر أزمة انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا وغيرها، كي تبرهن أن الخلل لا يكمن في منهجها بالذات، وإنما في البيئة السياسية العراقية المليئة بالتناقضات والمنغصات.

وخلال الأيام العشرة الأولى من عمر حكومة الكاظمي، حدثت ثلاث عمليات أمنية وصفت بالمرزلة، إذ طالت عصابات جرمية منظمة تتصل بميليشيات شيعية توالي المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي.

وتتهم هذه العصابات بالسيطرة على تجارة المشروبات الروحية عبر مسالك غير قانونية وفرض الاتاوات على تجار ومقاولين في معازل شيعية داخل مدينة بغداد، وشرقها في محافظة ديالى، حيث تمر جميع البضائع المستوردة من تركيا عبر المنطقة الكردية، وصولاً إلى العاصمة العراقية.

تكليف مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة العراقية، وما صحبه من معوقات سياسية، لم يؤثر فقط على أثر احتجاجات الشباب العراقي من أكتوبر 2019، بل دل أيضاً على بدء فقدان الأحزاب الشيعية السلطة في بغداد. صعود الكاظمي وما قدمه من دلائل على اعتزامه محاربة الميليشيات الموالية لإيران ومنع زواجر السلاح المنفلت، هو تعبير عن بداية تراجع نفوذ الحركات الإسلامية في العراق.

بغداد - تمر التجربة السياسية الشيعية في العراق بواحدة من أسوأ فتراتها، إذ توشك للمرة الأولى منذ نحو 17 عاماً، على خسارة نفوذها الذي بنته على خطاب إسلامي متشدد، يستمد مفرداته من الحالة الإيرانية، التي تحولت إلى صداد مرزمن في المنطقة.

ولأول مرة، يجمع السياسة الشيعية على أن عملية اختيار رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي خرجت من دائرة نفوذ الإسلام السياسي في العراق، بعدما تحولت معادلة صناعة السلطة في بغداد من ثلاثية تشارك فيها المرجعية الشيعية والولايات المتحدة وإيران، إلى رباعية، بدخول الجمهور المنتفض على خط التأثير الفعال.

أحزاب الإسلام السياسي الشيعي تتمنى فشل الكاظمي، كي تبرهن أن الخلل لا يكمن في منهجها بل في البيئة السياسية

ولأول مرة أيضاً، تتراجع الأطراف الشيعية الراديكالية مثل حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر والمجلس الأعلى بزعامة همام حمودي خطوة إلى الخلف، في عملية اختيار رئيس الحكومة، لتفسح المجال لشخصية توضع في خانة الليبرالية الشيعية كي تتصدر وتقود العملية السياسية، بعد عقد ونيف من هيمنة الشخصيات ذات الخلفيات

# علي مولى: الدستور الإيراني لم يأت إلا لتثبيت موقع الولي الفقيه

دولة المهدي. وحين اقتربنا الاشتغال بالحوزة في العراق، فلأنها من العناصر الأساسية لدراسة سلوك الدولة وليس سلوك الحركة. وقد تمكنا، في هذا الإطار، من بلورة التصورات الكبرى التي تحكمت في العقول الحوزوي والدولتي. وانتهدنا إلى خلاصات منها أن العراق الغني بتنوع نسيج المجتمعي لم يخطر في مآزق "تطبيق" وجوده المجتمعي إلا في السياق الجيوسياسي المعاصر حيث كان التنافس قويا من أجل التمتع في خارطة الخليج بين القوتين العروبية - البعثية، والإيرانية - الفارسية.

هل كانت دولة الفقيه الولي تارة من مسار العلمنة الذي قادته الملكية الشاهنشاهية؟ وهل سقط كل الرهان الحداثي؟

واختتم مولى معلقاً على ما جاء على لسان داريوش شايغان "إن أحداث إيران الفريدة من نوعها في العالم الثالث طرحت، بالتحصيص استثنائي، رهنينة ظاهرة جديدة، على الأقل بالنسبة إلى نهاية القرن العشرين. هذه الإنبعث السياسي لطبقة الكهنة المغلقة، التي كان يُظن أن العلمانية المنتصرة في العالم قد حاصرتها إن لم تكن حيدرتها". ويقول "من داخل سياق هذا القول المستفز، لا يمكننا إلا أن نتساءل عن مال تجارب التحديث التي خاضت غمارها حكومات عروبية وإسلامية كثيرة مباشرة بعد تأسيس الدولة الوطنية: هل عصفت بها الأطروحات الإسلامية؟ وهل كانت دولة الفقيه الولي تارة باهظ الثمن من مسار العلمنة والتحديث الذي قادته الملكية الشاهنشاهية؟ وهل سقط بسقوط الملكية كل الرهان الحداثي؟"

الشرعية. فقد رأينا أن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم يأت إلا لتثبيت موقع الولي الفقيه وشرعنة سلطته (1263 - 1328م)، وإن توشطوا جعلوا محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1791م) مرجعاً لها. وقد جرمها بعضهم من أي نسبة إلى التاريخ فيجعلها بلا أصل، سوى أنها منتج هذه المؤامرة الدولية

أو تلك. وهي فوق ذلك إسلاميات نشأت نشأة احتجاجية على مجتمعاتها وحكامها. وليس هذا شأن الإسلاموية الاثني عشرية. فقد نشأت، منذ أن نشأت، حافظلة وجود الشيعة، قائدة لهم، مجسدة انتظارهم وقد أقامت لهم دولتهم التي استعادوا بها حقهم المسلوب.

واعتبر مولى "بولة الفقيه التي أفرزها الاستفتاء الشيعي عقب الإطاحة بالحكم الملكي، تجسيدا عمليا لنظرية الحكم التي أقام قواعدها الاتجاه الاجتهادي المنتصر لمبدأ أنه لا يخلو زمان من مام. وكان الدستور الذي بلور من الناحية التقنية قواعد التحكم في السلطة مثالا على الطريقة التي يبني بها العقل الديني فلسفة الحكم ومصادر

واوضح مولى "لا يستطيع الباحثون في الإسلامويات السنية موضوعياً أن يعودوا بها إلى بعد من ابن تيمية (1263 - 1328م)، وإن توشطوا جعلوا محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1791م) مرجعاً لها. وقد جرمها بعضهم من أي نسبة إلى التاريخ فيجعلها بلا أصل، سوى أنها منتج هذه المؤامرة الدولية أو تلك. وهي فوق ذلك إسلاميات نشأت نشأة احتجاجية على مجتمعاتها وحكامها. وليس هذا شأن الإسلاموية الاثني عشرية. فقد نشأت، منذ أن نشأت، حافظلة وجود الشيعة، قائدة لهم، مجسدة انتظارهم وقد أقامت لهم دولتهم التي استعادوا بها حقهم المسلوب. واعتبر مولى "بولة الفقيه التي أفرزها الاستفتاء الشيعي عقب الإطاحة بالحكم الملكي، تجسيدا عمليا لنظرية الحكم التي أقام قواعدها الاتجاه الاجتهادي المنتصر لمبدأ أنه لا يخلو زمان من مام. وكان الدستور الذي بلور من الناحية التقنية قواعد التحكم في السلطة مثالا على الطريقة التي يبني بها العقل الديني فلسفة الحكم ومصادر

واضاف مولى "لأن كانت ابيدولوجيا الانتظار التي فرضها فقدان الإمام الثاني عشر قد أوقعت الناس في سلبية أوشكت أن تخرجهم من التاريخ، فإن بعض المحاولات للخروج من مآزق الغيبة وتفتيت معقوليتها أتت شيئاً فشيئاً أكفها. كان ثمة اتجاه تاويلي لصالح الجماعة الشيعية المحتاجة إلى من يجيب عن أسئلتها اليومية، ويشعرها بان الانتظار ينبغي ألا يكون ظلماً يُضاف إلى الظلم الأول. وكانت ولادة الفقيه بمنزلة الثورة في نظام الفكر الشيعي الإمامي الاثني عشرى".

ورأى أن "كل ذلك كان تاريخاً انتظمت مادته الوفيرة في سرية متقنة الصناعة، غير أنه لم يكن مجرد تاريخ سُرد وقائعه ففسب؛ فالتاريخ في ابيدولوجيا الشيعية حاضر ومستقبل. ولذلك نود كتاب الخميني "الحكومة الإسلامية" لرصد مقدمات التجديد ومادته وأهدافه. فهذا الكتاب معدود عند المختصين أبرز ما أنتجته التاويلية الإسلامية الاثني عشرية.

وتكفل الفصل الثالث بتجريب تلك المدونة واعتمادها قاعدة تشريعية. حيث تابع الباحث تصريف ما تضمنه كتاب "الحكومة الإسلامية" في دستور جمهورية إيران الإسلامية بعد أن نجحت الإسلاموية الشيعية الاثني عشرية في السيطرة على مقاليد السلطة. لتكون أسس الدولة الدينية ونظام عملها والقيم المتجدة لها ومستقبلها مطالب أساسية يحاول أن يقدم في شأنها بعض الإجابات. وفرض منطق الدولة الإسلامية تخصيص الفصل الرابع للجغرافيا السياسية والعلاقات بين الدول، والاهتمام بالتنازع بين الحوزة والدولة في المجال العراقي - الإيراني، وانشغلنا بالولاء المذهبي أيكون للدولة أم للمرجعية. وفي الأثناء تم التعامل مع مسألة تصدير الإسلاموية انطلاقاً من هذا السؤال: إلى أي مدى يمكن إنتاج مرجعية شيعية وطنية؟



إصرار على البقاء في التاريخ

التداخل المريب بين الدستور الإيراني والأيديولوجيا الشيعية السائدة منذ انتصار ثورة عام 1979، جعل الدولة في إيران تتأرجح بين ادعاء الديمقراطية نصاً، وبين القبول في مرحلة الدولة الثيوقراطية فعلاً ونصاً، ولذلك شرعت الإسلاموية الإيرانية في تنمية قابلية المسلمين للدخول في حروب المذاهب الإسلامية. وهي القضية التي تناولها الباحث التونسي علي الصالح مولى في كتابه «الإسلاموية الشيعية.. السياق والأسس والخصائص».

محمد الحماصي كاتب مصري

أكد الأستاذ المحاضر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية علي الصالح مولى أن الإسلاموية الشيعية الإيرانية التي تتبنى المذهب الاثني عشرى أصبحت تتحكم في مصير العدد الأكبر من جمهور الشيعة، باعتبار أن هذا المذهب هو الأوسع انتشاراً بينهم. وقال "لما كانت هذه الإسلاموية إسلاموية دولة لها سلطة ونفوذ وقرار في محيطها الإقليمي وفي الفضاء الدولي، ما كان مستغرباً أن تدخل في تنافس مع مركز الإسلام السني، المملكة العربية السعودية، لتنمية قابلية المسلمين للاندرج في ما يُمكن تسميته بحروب المذاهب الإسلامية. وهنا تتكسب الإسلاموية وظائف أخرى، منها أن تكون ذراع فتنة وفوضى وانتقام تحت تصرف هذه الدولة أو تلك".

وقارب مولى في كتابه "الإسلاموية الشيعية.. السياق والأسس والخصائص"، هذه الإسلاموية من جهة مصطلحاتها ومرجعياتها وسياقات نشأتها ومسارات تطورها ومنزعتها التأويلي والمال الذي انتهت إليه، ليرد الكتاب الصادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، في أربعة فصول. توجه الأول إلى البحث في شبكة المصطلحات التي تنتظم داخلها مجموع الأفكار والتصورات والمبادئ والقيم التي نعدها الأعمدة المركزية التي قامت عليها الأيديولوجيا الشيعية عموماً واستثمرتها على نحو